صفحة شهرية تصدرها عمان بالتعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

من اجتماعات حلقة العمل الخاصة بالنساء

حقوق الإنسان تختتم مشاركتها في حلقة حقوق النساء المجردات من حرياتهن

اختتمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مشاركتها في حلقة العمل المتخصصة في موضوع النساء المجردات من حرياتهن، ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك في المملكة الأردنية الهاشمية، والتي نظمتها المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان للمنطقة العربية وغرب آسيا. في هذا التقرير نستعرض جانبا من مشاركة السلطنة في حلقة العمل المتخصصة.

نظم مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب وغرب آسيا والمنطقة العربية، والمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا دورة عمل متخصصة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وممثلي منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق السجناء والسجينات لزيادة الوعي حول معايير معاملة النساء المجردات من حريتهن ودور تلك المؤسسات في حمايتهن؛ وذلك بمشاركة وفد من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان برئاسة ماجدة بنت شيخان المعمرية رئيسة لجنة الإعلام والتوعية، وعضوية خزينة بنت مسلم الرحبية المديرة المختصة بمكتب رئيس اللجنة.

وهدفت الحلقة إلى زيادة الوعي بالتشريعات الناظمة لمهمة المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان في مراقبة أماكن احتجاز النساء، والتعرف على المعايير الوطنية والمعاهدات الدولية الاساسية التي تنظم معاملة النساء السجينات، وتقوية مهارات العمل في المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تطبيق أحكام قواعد بانكوك، والتعرف على آليات الاستجابة الحساسة للنوع الاجتماعي ومؤشرات تطبيق قواعد بانكوك في أماكن تجريد النساء من الحرية، والتعرف على آليات رصد الأماكن الخاصة بالنساء المجردات من حرياتهن وكتابة التقارير المتعلقة بذلك.

منهجية التدريب

وخلال التدريب تم تطبيق واستخدام منهجية المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان التفاعلية في التدريب من خلال أساليب تدريبية كالمجموعات النقاشية، ومجموعات العمل، ودراسة الحالة، ومشاركة الخبرات لتمكين المشاركين من تبادل الخبرات والاستفادة من أفضل الممارسات؛ حيث استهدفت حلقة العمل ممثلي المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان، وشملت المعنيين برصد ومراقبة اماكن التجريد من الحرية، إضافة إلى عدد من ممثلي منظمات المجتمع المدني والنشطاء العاملين في مجال حقوق الأشخاص المحرومين من الحرية.

بدأت حلقة العمل بكلمة المركز الوطني لحقوق الانسان في الأردن، وكلمة مركز الامم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية ، وكلمة المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، وتناول اليوم الأول مجموعه من حلقات النقاش وأوراق العمل من بينها ورقة خصصت للحديث عن الفئات المستضعفة داخل السجون، وورقة عن النهج القائم على حقوق الإنسان في حماية النساء المجردات من حريتهن من حيث الإطار القانوني والمعايير الدولية، بالإضافة إلى الحساسية نحو النوع الاجتماعي ودور المؤسسات الوطنية في مراعاتها في إجراءات معاملة النساء المجردات من حريتهن، كما تم في ختام الجلسة إجراء عدد من التدريبات والحلقات النقاشية التي تناولت الأطر القانونية والمعايير الدولية حول النساء السجينات، كما تم تقسيم المشاركين إلى مجموعات نقاشية وطرح مجموع من الموضوعات على كل مجموعه وعرض نتائج كل مجموعه على الجميع.

وفي اليوم الثاني تم الحديث عن معايير الحد الأدنى لمعاملة السجناء وعلاقتها بحسن معاملة النساء المجردات من حريتهن، وقواعد الأمم المتحدة لمعاملة النساء السجينات والتدابير غير الاحتجازية للنساء المجردات (قواعد بانكوك)، ووضع النساء المجردات من حريتهن في العالم العربي، وتخلل ذلك حلقات نقاشية، وتدريبات عملية حول الحد الأدنى لمعاملة السجينات، كما تم تقسيم المشاركين إلى مجموعات عمل حول تحليل الدراسات التي أوضحت وضع النساء السجينات في الوطن العربي.

وفي ختام اليوم الثالث لأعمال الحلقة التدريبية تمت مراجعة ما تم تناوله في اليومين السابقين مع تقديم مجموعة من اوراق العمل من بينها ورقة حول مراقبة ورصد اماكن احتجاز النساء المجردات من حريتهن، ومراعاة الحساسية للنوع الاجتماعي اثناء تنفيذ الزيارات وآليات متابعة التقارير، وتقارير الرصد داخل مراكز الإصلاح وأهميتها في حماية الفئات المستضعفة.

وخلال حلقة العمل تم التركيز على استعمال القواعد الدولية الخاصة بمعاملة الاشخاص المجردين من حريتهم والتركيز بشكل خاص على القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، وقواعد المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الانسان، واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، وقواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات، والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك).

إشادة بتجربة السلطنة

تحدث وفد السلطنة عن تجربة السلطنة في معاملة السجينات ودور اللجنة الوطنية لحقوق الانسان في متابعة أحوال النزيلات؛ حيث أشاد الجميع بتجربة السلطنة في هذا المجال والتي تعد مطابقة لقواعد بانكوك في المعاملة الإنسانية للنزيلات.

التوصيات

خرجت أعمال الحلقة بمجموعة من التوصيات من بينها تعديل قانون جنائي يحمي فيه حقوق السجينات ومواءمة التشريعات والقوانين المحليه مع المعايير والمواثيق الدولية، والالتزام بتطبيق نصوص القوانين والمعايير الدولية وإنشاء شبكة من منظمات وافراد حول حماية السجينات لتبادل المعلومات والإجراءات، والنظر في الاحتياجات الخاصة للسجينات النساء، والاهتمام بالدراسات والابحاث التي تبين واقع المرأة في السجون، ودعوة الهيئات الوطنية إلى استمرار رصد التجاوزات بناء على مؤشرات النوع، وإضافة وضع السجينات في تقارير الاستعراض الدوري الشامل، وإلغاء قانون الاحتجاز الإداري، وتوفير الرعاية الصحية المتكاملة اللازمة للسجينات قبل الولادة وبعد الولادة وجميع المستلزمات إضافة إلى جانب توفير طبيب أطفال، وتوفير الفحص الشامل للسجينات فور دخولهن السجن، وتوفير طبيب نفسي في السجون، وتوفير طبيب أسنان زائر، وتنظيم الخدمات الطبية في السجون بالتعاون مع وزارة الصحة، وتوفير خدمات الرعاية، والاهتمام برصد تقارير أوضاع السجينات، وتكثيف برامج التأهيل والتدريب للسجينات، وتأهيل الكوادر العاملة في السجون حول التعامل الانساني مع السجينات، وحماية السجينات داخل وخارج السجون، وتفعيل الرقابة الفجائية على السجون، واصدار تقارير نصف سنوية حول اوضاع السجينات في العالم العربي ، والاهتمام بدور الحضانة في السجون لأطفال السجينات.

إشادة عربية بتجربة السلطنة الخاصة بمعاملة السجينات

حرية التعبير والمعايير المهنية

عوض باقوير
عضو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

حرية الرأي والتعبير هي من الحقوق الأساسية في منظومة حقوق الانسان بل ان الاسلام الحنيف يعدها احدى الركائز المهمة في إيصال الرأي والرأي الآخر ومع تقدم الحضارة الإنسانية والعلوم والتواصل بين الشعوب، وإيجاد النظم السياسية الحديثة وتطور الاتصالات اصبح مصطلح حرية التعبير من المصطلحات التي تثير الكثير من الجدل خاصة من قبل الدول الغربية تجاه الدول النامية، ومع ظهور منظمات المجتمع المدني، وجماعات تناهض بعضها النظم السياسية، تعددت الملتقيات والحوارات حول أهمية ان يكون حق الرأي والتعبير جزء أساسي من حقوق الانسان العامة، ومن هنا حرصت كل دول العالم على تضمين دساتيرها وقوانينها مواد أساسية تنص على ضمان هذا الحق خاصة على صعيد الممارسة الصحفية والإعلامية، ومع تطور تدفق المعلومات والتطورات السياسية في المنطقة العربية، بدأت بعض المنظمات تضغط في إطار احترام الحريات والرأي، ولاشك ان مسألة الحريات يكتنفها الكثير من الغموض في ظل الاستغلال السياسي لهذا المفهوم، فالحرية المسؤولة هي التي ينبغي ان تسود في المجتمعات، وان يكون هناك احترام للخصوصية الإنسانية كأفراد وجماعات، وان لا يكون التجريح وتسويق المعلومات المضللة هي المعيار الأساسي لارتفاع سقف الحريات، فالنقد الموضوعي والبناء للسياسات العامة هو امر مفيد للحكومات والمجتمعات ولا بد من التركيز على المعايير المهنية في مسألة حرية الرأي والتعبير، ومن خلال الممارسة المهنية والمتابعة والتواصل مع الآخرين فان ثمة انفلاتا في المعايير المهنية والأخلاقية على صعيد الصحافة والإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي في عدد من الدول العربية، ومن هنا فان نشر ثقافة الوسطية والتسامح هي من الخطوات المهمة نحو ترسيخ الحرية المنضبطة وان تكون المصلحة الوطنية هي الأساس بعيدا عن الشعارات البراقة التي تصدر إلينا وكما يقال في ظاهرها الرحمة، وفي باطنها العذاب، ولاشك ان التمزق والاقتتال الذي يسود بعض اجزاء العالم هو نتيجة منطقية لتلك المخططات والتي تأتي تحت شعارات غيرصادقه وتريد الشر بالأوطان.

إن قضايا ومفاهيم حقوق الانسان وحريه التعبير ينبغي ان تكون مجردة من اي تسييس، او محاولات لشق الصف، ومن هنا فإن خطة اللجنة الوطنية لحقوق الانسان لنشر ثقافة حقوق الانسان في محافظات السلطنة تعد من الأمور المهمة التي تستهدف الارتقاء بالحس الحقوقي للإنسان عموما. كما ان قضايا الندوات التي تتحدث عن حقوق الانسان وعن الآليات المختلفة، ومهام اللجنة يجعل المواطن والمقيم على فهم واطلاع بالحقوق والواجبات، وفي المحصلة الاخيرة فان حرية التعبير وان كان مفهوما أصيلا في منظومة حقوق الانسان الا ان الظروف المجتمعية تفرض تقنينا وايجاد الحرية المسؤولة التي تحافظ على سلامة الاوطان ووحدة مجتمعاتها.

حقوق مكفولة

إعداد / رقية بنت بدر الريامية
اخصائية توعية وتثقيف بحقوق الإنسان

حقوق الأطفال:

الأطفال هم غدُ كل أمة، يلونون الحياة، ويرسمون الأمل لمستقبل مشرق، وقد حظيت هذه الفئة من المجتمع باهتمام كبير في العالم، وسعت العديد من المنظمات إلى صون حقوقهم من خلال الاتفاقيات والمواثيق، ومن أهم هذه الاتفاقيات اتفاقية حقوق الطفل وهي الميثاق المشتمل على ٥٤ مادة، اعتمدتْ وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام، بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٤ / ٢٥، المؤرخ في ٢٠ نوفمبر عام ١٩٨٩م، وبدأ نفاذها من تاريخ ٢ سبتمبر عام ١٩٩٠م، ثم اعتمدت الجمعية العامة في عام ٢٠٠٠ البروتوكولين الاختياريين الملحقين بالاتفاقية والمتعلقين بحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والمشاركة في الصراع المسلح.

ومن المواثيق العالمية لحماية حقوق الطفل ميثاق حقوق الطفل العربي الذي أقره مؤتمر وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في ديسمبر ١٩٨٤م.

وللطفل العماني النصيب الوافر بين هذا الاهتمام فقد انضمت السلطنة الى اتفاقية الطفل بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩٦/٥٤ مع وجود بعض التحفظات على بعض البنود التى نصت عليها الاتفاقية وذلكِ بما لا يتلاءم مع القيم الثقافية والدينية والعادات العمانية، كما صدر قانون الطفل العماني بموجب المرسوم السلطاني ٢٠١٤/٢٢م ليكون تتويجا للنجاحات المتتالية التي حققتها السلطنة في هذا المجال. ويحتفل باليوم العالمي للطفل في ٢٠ نوفمبر من كل عام، كما يحتفل بالطفل الخليجي في ٥ يناير من كل عام.

سؤال العدد الماضي:

متى يتم الاحتفال بأسبوع الصم في الوطن العربي؟

الإجابة :
في الفترة من ٢١ – ٢٧ من شهر إبريل كل عام.
وقد فاز معنا كل من:
١. حميدة بنت محمد بن محمود البوسعيدية.
٢. وليد بن فرحان بن ثويني السعدون.
كما نتمنى من المرسلين إدراج أسمائهم الثلاثية، وأرقام هواتفهم، لنتمكن من التواصل معهم في حالة فوزهم لاستلام جوائزهم.

سؤال ومعلومة:

للطفل الحق في التمتع بحماية خاصة، وأن تمنح له الفرص والتسهيلات اللازمة لنموه الجسمي والعقلي والخلقي والروحي والاجتماعي نمواً طبيعياً سليماً في جو من الحرية والكرامة والحقوق، ومن هذا المنطلق كان اهتمام المجتمعات المحلية والدولية بالطفل ومن هذه الاهتمامات الاحتفال بيوم الطفل الخليجي.

السؤال :
في أي يوم يتم الاحتفال بالطفل الخليجي؟

نستقبل إجاباتكم على البريد الإلكتروني التالي :

nhrcmedia1@gmail.com